

قراءة في كتاب

إشكالية التعامل مع السُّنة النبوية*

تأليف: طه جابر العلواني**

*** إسماعيل الحسني

كثيرة هي الدراسات والأبحاث التي تعرضت لموضوع السُّنة النبوية قديماً وحديثاً، ولكنَّ القليل منها هو الذي توفَّر على قدر من الأصالة والتميز والجدة، والأقلُّ منها ذلك الذي عُني بالنظرة الموضوعية الفاحصة التي يتهيَّبها معظم الباحثين؛ إذ لم يتردَّد العلواني في طرح فكرته عن مركزية القرآن المجيد وحاكميته، وعدم تفرُّد السُّنة النبوية واستقلاليتها بالتشريع. وهذا هو موضوع كتابه: "إشكالية التعامل مع السُّنة النبوية".

وقد سعى الكاتب في مؤلِّفه إلى معالجة هذه الإشكالية بتجلية علاقة السُّنة النبوية بالقرآن الكريم. ولا شكَّ في أنَّ ذلك يُعدُّ من المعضلات العلمية والعملية التي يواجهها باحث الدراسات الإسلامية عامةً، وباحث الدراسات المقاصدية والقرآنية والحديثية بوجه خاص. ولا يسعنا بدايةً إلا أن نُقرَّ بأنَّ المؤلِّف -رحمه الله- قد بذل جهوداً كبيرة في الدفاع المعرفي والمنهجي عن موقفه منها، واختار مداخل عدَّة لإثبات رأيه فيها. وبالرغم من تعدُّد هذه المداخل وتشابكها فإنَّه لم ينسَ قضيته المحورية التي تتمثَّل في التحديد الدقيق الواضح المنتج للعلاقة بين الكتاب المجيد والسُّنة النبوية.

* العلواني، طه جابر. إشكالية التعامل مع السُّنة النبوية، هزندن: منشورات المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط ١، ١٤٣٥هـ/٢٠١٤م.

** أستاذ أصول الفقه، رئيس المعهد العالمي للفكر الإسلامي سابقاً، توفي رحمه الله عام ٢٠١٦م.

*** متخصص في مقاصد الشريعة، أستاذ التعليم العالي في جامعة القاضي عياض/مراكش-المغرب. البريد الإلكتروني: hassani18@hotmail.com و ismail_hassani@ymail.com

تم تسلم القراءة بتاريخ ٢٨/١١/٢٠١٦م، وقُبلت للنشر بتاريخ ١٦/٤/٢٠١٧م.

وبناءً على هذه العلاقة، فإنَّ السُّنة النبوية الصحيحة هي تطبيقات تحفظ للقرآن الكريم مركزيته، وتكفل له استقلالته، وتصون له أسبقيته، وتضبط تبعية غيره له. فلا تسرح الأدلة والمصادر والمنطلقات التي تُؤسِّس لفكر العالم، وتُؤصِّل تدبُّره إلا بقدر ما يسمح به القرآن الكريم. وعلى هذا، يرى العلواني أنَّه ما من سُنَّة نبوية صحيحة ثابتة عن الرسول الكريم محمد ﷺ إلا ولها أصل قرآني انبثقت عنه، وارتبطت به.^١ وقبل أن نُبرز القيمة العلمية لهذا الموقف، لا بُدَّ لنا أن نعرض بإيجاز للفصول التي اعتمدها في الدفاع عنه.

١. النبوة ومهام الأنبياء:

حدَّد العلواني في هذا الفصل مفهوم كلِّ من: "الاصطفاء"، و"البشرية"، و"النبى"، و"النبوة"، و"الرسول"، و"الرسالة". ويبيِّن مهام الأنبياء عامةً، ومهام خاتمهم محمد ﷺ بناءً على ما ورد في القرآن الكريم.

٢. السُّنة بين المفهوم والمصطلح:

أوضح العلواني أنَّ السُّنة هي مفهوم لا مصطلح يمكن للعالم أن يصطلح على تسميته في أحد العلوم الإسلامية. وهذا ما يفعله الأصولي في علم أصول الفقه، أو المُحدِّث في علم مصطلح الحديث، أو اللغوي في تحديده معاني الألفاظ. أمَّا أولى خطوات ضبط مفهوم "السُّنة"، وتحديد سيرورته، فتمثَّل في تتبُّع الاستعمالات اللغوية والقرآنية لمادة السُّنة. وهو ما قام به العلواني لإثبات أنَّ الله تعالى قد جمع في القرآن الكريم "بين سنن الاجتماع الإنساني التي يفترض أن تكون قائمة على المقاصد العليا والقيم الكبرى، وأن تكون ثابتة على محاورها. فإذا غيَّر البشر من هذه السنن، وعثوا في الأرض فساداً، وأخلُّوا بقيم العمران والرشاد، سلَّط الله عليهم سننه الدائمة المستمرة في أنَّ المفسدين يحلون قومهم دار البوار، وأنَّ الله لا يُصلِّح عمل المفسدين...".^٢ وأمَّا خلاصة تتبُّعه اللغوي للسُّنة في اللغة العربية فتمثَّل في انتظامها لمعاني العادة، والطبيعة،

^١ العلواني، إشكالية التعامل مع السُّنة النبوية، مرجع سابق، ص ١٧.

^٢ المرجع السابق، ص ١٠٠.

والطريقة، والدوام. وكلها معانٍ بينها ذلك الشيء المشترك الذي إن نبا عن الاشتراك والتزادف فإنه يتحد بالمتواطئ أو المشكل.^٣

ولم يكن هذا هو النوع الوحيد من التتبع لمفهوم السنة؛ إذ عمد العلواني إلى أنواع أخرى من التتبع، مثل تتبعه لمعنى السنة في كتب السنة النبوية، ولما ورد في كلام الصحابة وغيرهم حتى نهاية القرن الأول ومطلع القرن الثاني من الهجرة، فضلاً عن تتبعه في مؤلفات أصول الفقه، والفقه، والحديث. والحاصل للأستاذ العلواني من هذا التتبع هو افتقاد معاني السنة عند علماء الأصول والفقه والحديث الجوامع المشتركة بسبب اختلاف النماذج المعرفية التي انطلق منها الأصولي، والفقيه، والمُحدِّث.

وفيما يخص ارتباط السنة بالفقه والرأي والنص، فقد استنتج العلواني من تتبع مظاهر هذا الارتباط أن السنة النبوية هي طريقة الحياة الشاملة للعمل البشري التي تتمثل في صورة أفعال وسلوكات؛ ما يُؤكِّد أن السنة هي تطبيق للقرآن الكريم، وأنها لم تكن في حقيقتها إلا تطبيقاً له؛ فهي "الوجه العملي الحياتي للقرآن المجيد، والتنفيذ لشريعته ومنهاجه. ولذلك قالت أم المؤمنين عائشة في وصف خلقه ﷺ: كان خلقه القرآن."^٤

٣. القرآن هو المصدر المنشئ، والسنة هي البيان التطبيقي:

طرح العلواني في هذا الفصل سؤالاً مهماً، هو: لماذا كانت العلاقة بين الكتاب والسنة قد رسمها الله سبحانه وتعالى بمنتهى الدقة، وبيَّن لها رسول الله ﷺ بأوضح بيان؟ ويرى العلواني أن أولى الخطوات للإجابة عن هذا السؤال تكون بالتحديد الواضح لمفهوم الوحي؛ إذ ليس كل ما صدر عن الرسول ﷺ وحيًا، فقد صدرت عنه أخبار، وأُثرت عنه آثار ليس من الصواب إدراجها تحت مفهوم "الوحي"، وجعلها متساوية مع القرآن الكريم.^٥ ولا بُدَّ -بحسب العلواني رحمه الله- من القيام بجملة من التمايزات في هذا الإطار، ومن دونها سيظل الجدل دائراً، وسيبقى موضع النزاع غامضاً. وهكذا تتبَّع

^٣ المرجع السابق، ص ١٠٦.

^٤ المرجع السابق، ص ١٣٠.

^٥ عرض العلواني تعريفات "الوحي" عند الأصوليين وغيرهم. انظر:

- المرجع السابق، ص ١٣٦-١٣٧.

العلواني مادة الوحي في القرآن الكريم، وميَّز بين ما تدل عليه العبقريّة والذكاء والإلهام، وما يمكن أن يدل عليه الوحي، وعرج بالقارئ على المحاولات الترميمية التي قام بها بعض الدارسين قديماً وحديثاً؛^٦ ليستخلص "أنّه عليه الصلاة والسلام حوّل مهمة البيان، وهذا البيان النبوي والتطبيق الرسولي الذي أطلق عليه فيما بعد "السنة" يصدق القرآن عليه، ويهيمن عليه، شأنه في ذلك شأن تراث السنن والمرسلين كافةً، ولذلك كان القرآن المجيد يستدرك على رسول الله ﷺ، ويُسدّد تطبيقاته."^٧

ويبدو أنّ هذا الرأي مخالف لمن قال أصحابه بمماثلة صحيح السنة النبوية للقرآن الكريم؛ إذ يرى أصحاب هذا الرأي أنّ "السنة النبوية الصحيحة وحي إلهي كالقرآن الكريم"، واستدلوا على ذلك باستدلالات متعددة سبق أن صاغها وشكّلها وبنها معظم العلماء السابقين، وأعاد كتابتها بعض الباحثين المعاصرين.^٨ فالسنة النبوية "الصحيحة" وحي إلهي بغض النظر عن نوعه؛ فالوحي الإلهي الذي أُوحى إلى الرسول الكريم محمد ﷺ أنواع: منه وحي إرسال، وقد يُسمّى وحي الرسالة، وقد يُسمّى الوحي الظاهر المتلو، وقد يُسمّى الوحي المتلو المنزل؛ ومنه وحي إلهام، وقد يُسمّى الوحي الباطن غير المتلو، وكلاهما حق.^٩

ويرى العلواني أنّ مفهوم السنة يقوم على ما سمّاه "نظرية البيان بمعناها القرآني، وليس بالمعنى الاصطلاحي الذي حمله بعض الأصوليين والكلاميين." فبحسب هذه النظرية، تتحدّد العلاقة الدقيقة بين القرآن الكريم والسنة النبوية؛ إذ تُلازم السنة الشريفة القرآن الكريم، وتدور في فلكه. ولم يكتفِ العلواني بذلك، وإنّما سارع إلى تعزيز رأيه بتحليل رسالة الشافعي، التي لاحظ -رحمه الله- تناقضه فيها. فلنذكر الشافعي في بداية الرسالة انطواء القرآن الكريم على كل أنواع الهداية التي يمكن أن يستدل بها المؤمن على

^٦ المرجع السابق، ص ١٤٤-١٤٦.

^٧ انظر الأدلة والشواهد على ذلك في:

- المرجع السابق، ص ١٥٥.

^٨ الحسين، آيت سعيد. السنة النبوية الصحيحة وحي إلهي كالقرآن الكريم، الدار البيضاء: مكتبة الهداية، ط ١،

١٤٣٥هـ/٢٠١٤م، ص ٨٨ وما بعدها.

^٩ المرجع السابق، ص ١٣٤، ٨٧.

أحكام النوازل المستجدة،^{١٠} فإنَّه سرعان ما ناقض ذلك نفسه بالقول إنَّ في القرآن ما يحتاج إلى بيان؛ لأنَّ فيه الإجمال، والتشابه، والكنيابة، والاستعارة، والجماز، والحذف... وهذا مناقض للنظرية البيانية القرآنية التي يدافع عنها العلواني؛ لأنَّ أعلى مراتب البيان هي البيان القرآني. ولهذا كان بياناً مُلزماً يتعيَّن الحرص عليه، ويأتي بعده بيان الرسول ﷺ. أمَّا غير ذلك من مستويات البيان التي تحدَّث عنها الأصوليون فتندرج ضمن البيان غير المُلزم.

ويرى العلواني أنَّه ما من سنَّة صحيحة ثابتة إلَّا ولها أصل في القرآن الكريم؛ ما يوجب عرض السنَّة الصحيحة على القرآن الكريم، والتمييز بين نوعين من العرض على القرآن الكريم؛ أولهما: عرض مذموم يُقصِّد منه ردُّ ما ورد في السنَّة النبوية سلفاً، لا لشيء إلَّا لأنَّها تضمَّنت ما ليس في الكتاب المجيد. والثاني: عرض محمود يُقصِّد منه صاحبه التبيُّن بكل ما يقتضيه التثبُّت والفهم والجمع. وبعبارة أخرى، فإنَّ فكرة عرض الحديث على القرآن الكريم هي فكرة صحيحة لا يمكن الاعتراض عليها بإطلاق؛ لأنَّ الباحث المنصف إذا أقرَّ بالقيمة العلمية المعترية للجهود التي بذلها علماء الجرح والتعديل في "صيانة" السنَّة وتمييز مروياتها الصحيحة من غيرها، فلا يسعه المكابرة في الإقرار بأنَّها اجتهادات بشرية لها ما لها، وعليها ما عليها. ولا ننسى أنَّها اجتهادات تبلورت في سياق المعالجة ومواجهة الآفات والأعطاب التي رسَّخها انتشار الكذب والوضع، وما صاحب ذلك من انتشار الفرق الكلامية والسياسية، مثل: الروافض، والخوارج.^{١١}

ويرى جمهور علماء الإسلام أنَّ السنَّة النبوية الصحيحة يمكن أن تستقل بإنشاء أحكام قد لا يتضمَّنهما القرآن الكريم، ومن ثمَّ حُقَّ لها أن تكون مصدراً مستقلاً يأتي في

^{١٠} الشافعي، محمد بن إدريس. الرسالة، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، القاهرة: مكتبة دار التراث، ط ٢، ١٩٧٩م، ص ٢٠.

^{١١} سبق لعلماء الحديث أن اعتبروا مناقضة الحديث لظاهر القرآن علامة من علامات الوضع في المتن. ولهذا حُقَّ للشاطبي -رحمه الله- تأكيد أنَّ عرض الحديث على القرآن هو مسلك صحيح، سواء صحَّ سند الحديث أو لم يصح. انظر:

- الشاطبي، أبو إسحاق. الموافقات، تقديم: بكر بن عبد الله أبو زيد، ضبط وتعليق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، الخبر: دار ابن عفان للنشر والتوزيع، ط ١، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م، ج ٤، ص ١٠-١٢.

المرتبة الثانية من المصادر التي تُستمد منها الأحكام الشرعية. وقد استندوا في ذلك إلى أن القرآن مقطوع به، وأن معظم السنة ظنية، وأن كليهما - بالرغم من ذلك - وحي لا يختلف إلا في مجال الإعجاز والتعبد، بل ذهب بعضهم إلى أن القرآن وحي باللفظ والمعنى، وأن السنة وحي بالمعنى من دون اللفظ. وعلى هذا، يجوز - من وجهة نظرهم - أن تنسخ السنة النبوية الصحيحة القرآن الكريم، وأن ينسخ القرآن الكريم السنة النبوية الصحيحة، ويجوز أيضاً القول بالتعارض بينهما؛ ما يوجب التأويل، أو النسخ بعد القرآن الكريم.

وبحسب الشيخ العلواني، فإن ما لزم عن هذا الرأي من أقوالٍ يُناقض ما يراه من مركزية القرآن الكريم، وحاكميته، وهيمته، واستيعابه، وتجاوزه. أما السنة الشريفة وإن بلغت ما بلغت من درجات الصحة في سند ثبوتها فما هي إلا أنموذج تطبيقي لمعاني القرآن الكريم، وأحكامه، ومقاصده. ولكن هذا لا يعني بأي حال من الأحوال أن البشرية مُطالبَة بإعادة إنتاج الأنموذج النبوي؛ فالقول بذلك وهم من الأوهام، ولا شك؛ لذا وجب التعالي على كل الأقوال العلمية الموروثة التي لا تنادي بمحورية القرآن الكريم، وهيمته، وحاكميته. ومن الأقوال التي لم يستسغها الشيخ العلواني، ورأى أنها مسيئة لمكانة القرآن وحقيقته: قول "السنة قاضية على الكتاب"، وقول "السنة ناسخة للقرآن"، وقول "الكتاب يحتاج إلى السنة أكثر مما تحتاج السنة إلى الكتاب".

وبالرغم من أن الأصوليين قد حَقَّقوا كسباً علمياً في تحديد العلاقة الدقيقة بين الكتاب والسنة، فإن معظمهم ظلَّ - في نظر الشيخ العلواني - مُقَيِّداً بتصنيفات الصحيح، ولم يصلوا إلى مرتبة الفاحص المُدقِّق في المتون الثابتة عن الرسول الكريم محمد ﷺ. وهذا التدقيق في المتون لن يساعد الباحث فقط على إدراك أن القرآن الكريم والسنة النبوية هما مصدران للأحكام التشريعية، وإنما سيقوده إلى استنتاج أنهما مصدران لبناء الإنسان الذي يعيش في بيئة مجتمعية، ولكنَّ العلاقة بينهما تبنى عن طريق وحدتهما البنائية، لا الاستدلال على تفاوتهما المرتبي. فالتفاوت المرتبي يُقرِّره حديث موضوع مروى عن معاذ بن جبل،^{١٢} وهذا التفاوت مبني على فرضيات غير صحيحة^{١٣} تتناقض مع قوله

^{١٢} يتعلق الأمر بحديث معاذ بن جبل؛ إذ زُوي أن رسول الله ﷺ بعثه إلى اليمن، فقال: كيف تقضي إذا عرض لك قضاء؟ قال: أقضي بكتاب الله، قال: فإن لم تجد في كتاب الله؟ قال: فبسنة رسول الله، قال: فإن لم تجد في سنة

تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ بَيِّنَاتٍ لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾
(النحل: ٨٩).

وبالمثل، فقد أحرز علماء الحديث كسباً علمياً معتبراً ومقدراً أيضاً في نقد المتون وفي فقهاها، بناءً على أعمال جملة من المقاييس التي تحفظ اتساق مرويات السنة النبوية بعضها مع بعض، واتساقها مع القرآن الكريم. ويرى العلواني أنه بالرغم مما لهذه المقاييس من أهمية وأثر نافع، فإنها لم تُعطَ الأهمية المناسبة في نقد السنة بوصفها "طريقة حياة بالقرآن، وطريقة تنفيذ، وطريقة تجسيد لقيمته وتعاليمه."^{١٤} لذا يجب تحليل هذه المقاييس، وتفكيكها، وإعادة بنائها من منظورين اثنين؛ أولهما: السقف العلمي المعاصر، وثانيهما: مقاصد الإسلام المتمحورة - في نظر الأستاذ العلواني - حول التوحيد والتركية وال عمران. ولا بُدَّ من القيام بهذه المراجعة العلمية والمقاصدية لقطع الطريق على من يُسمون أنفسهم (بالقرآنيين)، وما هم بقرآنيين؛ فالقرآني الحق لا يمكن له أن يُنكر السنة، أو يُحكم فيها تأملاته وأهواءه، يقبل ما يُعجبه، ويُنكر ما لا يُعجبه.^{١٥}

٤. كيف تضخم دور الرواية؟ رؤية تاريخية:

للإجابة عن هذا السؤال، يدعو العلواني إلى التمييز بين أربعة أجيال: جيل التلقي، وجيل الرواية، وجيل الفقه، وجيل التقليد.

٥. السياق التاريخي لتدوين السنة والأحاديث:

يرى العلواني أن استحضار السياق التاريخي يُعين على فهم الكثير من العلل والأعطاب التي يعانيتها تراثنا الروائي، وتؤثر سلباً في صياغة العقلية، وبناء طرائق التفكير.

رسول الله ولا في كتاب الله؟ قال: أجتهد رأيي ولا آلو. فضرب رسول الله ﷺ صدره، وقال: الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله لما يرضي رسول الله.
ولعلماء الحديث فيه مقال. انظر:

- العلواني، إشكالية التعامل مع السنة النبوية، مرجع سابق، هامش رقم ١، ص ١٨٠-١٨١.

^{١٣} من ذلك فرضية "تناهي نصوص القرآن، وعدم تناهي الوقائع".

^{١٤} العلواني، إشكالية التعامل مع السنة النبوية، مرجع سابق، ص ١٨٣.

^{١٥} المرجع السابق، ص ١٨٣.

٦. حُجْية الإخبار بالسُّنة:

لم يقع خلاف بين المسلمين في القول بحُجْية السُّنة، وإنما اختلفوا في الطريقة المعتمدة في صدور الحديث عن الرسول الكريم محمد ﷺ. والسؤال المطروح في هذا المقام هو: هل نقل الثقة في دينه، والصادق في حديثه، والعامل لما يرويه، والمدرك لمعاني الألفاظ "النبوية" التي يؤديها مثلما سمعها إلى أن يصل إلى مصدره؛ هو نقل وفي كل الوفاء لحقيقة المنقول عن الرسول الكريم محمد ﷺ؟

قد يقال هنا إنه ليس من شروط قبول المنقول الاتساق دائماً مع مقتضيات "العقل العلمي - الموضوعي؛ لأنَّ ما يُنتجُه العقل من أفكار وآراء إنما هو كسب نسبي. أمَّا ما يفيدُه الخبر المنقول عن النبي ﷺ فقد يُدرِك العقل العلمي - الموضوعي مقاصده، وماهية اتساقه، أو عدم اتساقه مع القرآن الكريم، حتى لو لم يُدرِكه الآن فقد يُدرِكُه في وقت لاحق. قد يقال ذلك لأنَّه معطى واقعي لا يمكن المكابرة في إنكاره؛ وذلك أنَّ استحالة الأخبار من طرف العقل الإنساني أمر نسبي يتفاوت البشر في تقديره.^{١٦} أجل، قد يقال ذلك، وهو أمر يمكن أن نُسلِّم به. ولكن، يجب القول - في الوقت نفسه - إنَّ التسليم بالخبر المرتكز على معايير الإسناد وحدها غير كافٍ؛ لأنَّه لا بُدَّ من توافر معايير أخرى في المتن يقتضيها أمر الاحتياط في فهم المعاني المقصودة حتى تكون متسقة مع القرآن الكريم، ومع مجموع الأخبار "الصحيحة" المنقولة عن الرسول الكريم محمد ﷺ.

ويُنبَّه العلواني في هذا الفصل على أهمية التكامل والتعاقد بين نوعين من النقد، هما: نقد السند، ونقد المتن؛ إذ لا بُدَّ من تكاملهما لأنَّ أحدهما لا يغني عن الآخر. وتفسير ذلك أنَّ الاقتصار على نقد السند يوقف الباحث على أزمة البناء الفكري التي تجعل المسلم، وبالأحرى العالم المسلم، عاجزاً عن التمييز بين ما هو من جنس الكلام الإلهي، وما هو من جنس الكلام البشري، وإن بلغ ما بلغ من فصاحة الخطاب، وبلاغة المعاني، ورشاقة العبارة، وسمو المقاصد. ويرى العلواني أنَّ التوقُّع على نقد السند وحده دون

^{١٦} حمادة، فاروق. المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل دراسة منهجية في علوم الحديث، الرباط: منشورات مكتبة المعارف، ط ١، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م، هامش رقم ١٤٢، ص ١٣١-١٣٢.

سواه، والاجتهاد في ذلك إلى حدّ حصر الجهد العلمي المبذول من دون المرور بنقد المتن تبعاً لحقيقته، ونوع المقاصد التي يستهدفها؛ كل ذلك يُظهر مدى العجز العلمي عن معرفة علماء الإسلام صحة الكلام من مضمونه.

صحيح أنّ العلم بالرجال والنساء الذين رووا مرويات السنة النبوية هو علم مهم نافع وكسب علمي لا ينبغي لنا أن نُفَرِّط فيه، فنطرحه جملةً وتفصيلاً، غير أنه ليس معياراً وحيداً لمعرفة معاني الدين، وأحكامه، ومقاصده، وإنما يجب التركيز أيضاً على نقد المتون أياً كان ناقلها وراويها؛ نعني بذلك أنه لا بُدّ من الاحتياط في فهم معاني المتون المنقولة لنتمكّن من فهم المقاصد الحقّ التي جاء بها الرسول الكريم محمد ﷺ. ومن أدوات الاحتياط ووسائله اعتبار العالم المسلم القرآن الكريم مرجعاً أساسياً تُعرض على مقاييسه ومقاصده كل الأخبار والمرويات؛ لأنّه خطاب ونص إلهي لا يأتيه الباطل من بين يديه، ولا من خلفه.

ولا يعني هذا الطرح بحسب العلواني "أية دعوة لتجاوز كل ما بين أيدينا من الأحاديث والآثار المسموعة، فهذه دعوة مرفوضة من وجهة نظر القرآن نفسه: "فَتَبَيَّنُوا"، ومن وجهة نظر المنهج العلمي، ولكنّ هذه الجماهير تستوي جميعها في مرتبة واحدة؛ أي إنّها ليست في وضع تراتبي. فليس ثمة مصنف صحيح، وثمة ما هو أصح منه، فكلها تجمع الصحيح وغيره.^{١٧} وإذا كان هذا ما يعنيه الأستاذ العلواني، وهو في ذلك محق صادق، فلا ينبغي -في نظرنا- أن يقف العرض على القرآن الكريم من زاوية اتساقه الداخلي والخارجي، وإنما يجب أن يمتد إلى ما "صحّ" من سنة نبوية؛ أي عرض مرويات السنة التي يظهر أنّها تزيد على ما في القرآن من أحكام على الشريعة كلها من زاوية اتساقها الداخلي والخارجي،^{١٨} الذي يظهرها كاللفظة الواحدة مثلما قال ابن حزم، أو كالإنسان الواحد مثلما صور الإمام الشاطبي. ولعلّ هذا هو المقصود من التبيين الذي أمرنا به في قوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهْلَةٍ فَتُصِحِّحُوا

^{١٧} العلواني، إشكالية التعامل مع السنة النبوية، مرجع سابق، ص ٣٧٠.

^{١٨} لتعرّف المزيد عن مفهوم "الاتساق"، انظر:

- الحسني، إسماعيل. علم مقاصد الشريعة الإسلامية، القاهرة: منشورات دار الكلمة، ٢٠١٦م.

عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَذِيرٌ ﴿٦﴾ (الحجرات: ٦). فالتبئين المقصود في القرآن الكريم ليس فقط الاطلاع على عدالة الشخص ومبلغ كفاءته في ضبط ما يروي ويخبرنا ويؤيننا عنه، وإنما هو كفاءتنا العلمية، ومدى قدرتنا على الاستيعاب وتمثُّل ما يكتنزه متن الخبر أو النبا من معانٍ ودلالات ومقاصد، وماهية هذه القدرة وطبيعتها.

بعد هذا الاستعراض السريع لفصول الكتاب، يمكن القول إنَّ الشيخ العلواني ركَّز في كتابه على ثلاث مسائل مهمة تُمثِّل إشكالية العلاقة بين القرآن الكريم والسُّنة النبوية:

أ. **تحديد المفاهيم، وضبط المهام:** فقد حدَّد العلواني في مؤلِّفه مفهوم كلِّ من: "الاصطفاء"، و"البشرية"، و"النبي"، و"النبوة"، و"الرسول"، و"الرسالة"، و"الآية"، و"السُّنة"، و"الوحي". وبيَّن مهام الأنبياء عامَّةً، ومهام خاتمهم محمد ﷺ. وهذا هو موضوع الفصل الأول، والثاني، والثالث.

ب. **طرح رؤية تاريخية للعلم في الإسلام:** بيَّن العلواني أنَّ هذه الرؤية اقترنت بأمرين خطيرين؛ أولهما: الكيفية التي تُوضَّح تضخُّم الرواية وآثارها السلبية في تكوين العقلية أو الذهنية الإسلامية، وثانيهما: كشف السياق التاريخي لتدوين السُّنة والحديث. وهذا هو موضوع كل من: الفصل الرابع، والفصل الخامس.

ت. **توضيح الفرق بين القول بحجية السُّنة، والقول بحجية الإخبار بها:** فالقول الأول لا خلاف فيه، والقول الثاني مختلف في تقديره بين علماء الإسلام.

تقويم عام للكتاب

ذكرنا آنفاً أهم المسائل التي طرحها العلواني -رحمه الله- وناقشها من وجهة نظر مُحَدَّدة يحكمها نسق فكري ينتظم في حتمية الارتباط بالقرآن الكريم وضرورة الانشغال به عند تفقُّهنا لما ورد في السُّنة النبوية؛ لذا يمكن تصنيف كتابه "إشكالية التعامل مع السُّنة النبوية" ضمن الأعمال العلمية التي لا يمكن للباحث أن يبدي وجهة نظره فيها إلا إذا تمكَّن من أمرين، هما:

أ. الفهم الدقيق للقضايا التي تطرحها الممارسة الاجتهادية في علومنا الإسلامية.

ب. القدرة المنهجية على الاجتهاد بناءً على فهمه إياها.

وتأسيساً على ذلك، فإنَّ تقويم العمل العلمي الذي يكتنزه هذا الكتاب لا يكون بإطلاق الأحكام المتسارعة التي تُؤيِّد صاحبه أو تنقده، ولا ينهض أيضاً بالجمود على المنقولات التي لا تسندها الحجَّة البالغة، ولا يعضدها الدليل العلمي.

ولا شكَّ في أنَّ ثمة فروقاً متعددةً متنوعةً بين القرآن الكريم والسنة النبوية "الصحيحة"، وقد نستحضر هذه الفروق. ولكن، هل يكفي الوعي بهذه الفروق للتسليم برأي العلواني في هذه الإشكالية؟ يبدو أننا لو تتبعنا القرآن المجيد من ناحية التشريع لما ينبغي أن يكون عليه السلوك الإنساني لوجدناه مكتنزاً أنواعاً من الأحكام الشرعية: منها ما أبانه الله ﷻ لخلقهِ نصاً قرآنياً، مثل: تحريم أكل المال بالباطل والربا،...، وغير ذلك ممَّا هو معلوم من الدين بالضرورة. ومنها ما أحكم الله تعالى فرضه في القرآن الكريم، ونهضت السنة النبوية ببيان تفاصيله.

وهذان النوعان من الأحكام ينطوي عليهما القرآن المجيد، ولا خلاف فيهما بين العلماء، ولكنَّ الاختلاف يثار في نوع ثالث من الأحكام الشرعية ورد في السنة، ولا يظهر لبادي الرأي أنَّ القرآن الكريم قد نصَّ عليه حرفياً. وإفراد هذا النوع من الأحكام يكاد يعز عن الحصر، مثل: أحكام الشفعة، ونهيه ﷻ عن بيع الرطب بالتمر، وتحريمه نكاح المرأة على عمته أو خالتها، وتحريمه ﷻ الحمر الأهلية وكل ذي ناب من السباع، وعدم قتل مسلم بكافر، واشترائه بالبائع منفعة المبيع مدَّة معلومة، وترخيصه في العرايا، وتجويزه ركوب المرتحن للدابة المرهونة وشربه لبنها، وسنَّه دفع الأرض بالثلث والربع مزارعة، وغير ذلك من الأحكام والتشريعات التي اختلفت في تحديد نوع علاقتها بالقرآن المجيد... وهذا ما وقع الاختلاف في شأنه، وحاول بعض العلماء معالجته.^{١٩}

^{١٩} انظر:

- الشافعي، الرسالة، مرجع سابق، ص ٣٢.

- الأمدي، علي بن محمد. الأحكام في أصول الأحكام، تحقيق: سيد الجملي، بيروت: دار الكتاب العربي، ط ٢،

١٩٨٦م، ج ٤، ص ١٧٢.

وتميّز في هذا السياق بين موقفين اثنين:

أ. موقف القول باستقلالية السنة النبوية: إذ أقرَّ أصحاب هذا الموقف باستقلال السنة النبوية بالتشريع؛ لأنَّ وظيفتها ليست مقصورة على بيان ما جاء به القرآن الكريم، وإنما تتحدّد وظيفتها بإضافة أحكامٍ لم ينصَّ عليها القرآن الكريم. وعلى هذا، فمن غير المقبول عندهم أن يعرض العالم ما ورد في السنة النبوية على القرآن الكريم؛ لما في ذلك من بدعةٍ في الأمة الإسلامية، وقول مبني على حديث موضوع "بإجماع أهل العلم، حكّم بوضعه ابن مهدي، وابن المديني، والشافعي، والساجي، وابن حزم، والبيهقي".^{٢٠} وبهذا تكون السنة النبوية الصحيحة، زيادةً على بيانها للقرآن الكريم، مكتنزةً أيضاً أحكاماً مستقلةً لم ينطق بها القرآن كما نص الشوكاني.^{٢١}

وهكذا ميّز بعض العلماء المحدثين -من وحي هذا الموقف في السنة- بين ما هو مُبيّن لما في القرآن المجيد وما هو مستقل في البيان النبوي. فالمقصود بـ"مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ" في قوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ (النحل: ٤٤) هو الوحي، والوحي بقدر ما يشمل المُبيّن لما في القرآن يشمل المستقل بالبيان.^{٢٢} صحيح أننا قد نجد عند بعض المدافعين عن هذا الموقف تمييزاً واضحاً في صفات السنة النبوية بين ما كان مندرجاً ضمن المجال التشريعي المُلزِم وما كان مندرجاً ضمن المجال المصلحي الذي تختلف تقديرات الرسول الكريم فيه بحسب الظروف والأحوال والحديثيات، وهو مجال غير مُلزِم؛ غير أنه لا يصل الحد الذي دافع عنه العلواني في هذا الكتاب، والذي يتمثّل في اعتبار السنة النبوية مجرد تأويلات تطبيقية لما في القرآن الكريم، أو بيانات عملية له.

ب. موقف القول بانطواء القرآن الكريم على ما في السنة النبوية "الصحيحة" لأنها بيان له: يمكن أن نُسلم بصحة سند السنة النبوية، ولكنها تبقى بياناً قد نُوفّق

- السباعي، مصطفى. السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، بيروت: المكتب الإسلامي، ط ٣، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م، ص ٣٨١.

^{٢٠} المرجع السابق، ص ٢٢٨.

^{٢١} الشوكاني، محمد بن علي. في إرشاد الفحول، دار الفكر، د.ت، ص ٣٣.

^{٢٢} عبد الخالق، عبد الغني. حجية السنة، المنصورة: منشورات المعهد العالمي للفكر الإسلامي، سلسلة قضايا الفكر الإسلامي رقم ١، ١٩٩٢م، ص ٥٢٠.

فندرك أصلها القرآني الآن، وقد ندرِكه في المآل. وهو موقف سبق أن حكاه الأصوليون بدءاً بالشافعي، وانتهاءً بالشاطبي.

وفي نظرنا، فإنَّ معالجة الشاطبي تظلُّ متميزة في الدفاع عن هذا الموقف؛ لما فيها من مقادير الوضوح والنزاهة والموضوعية والأمانة بقدر ما فيها من جرعات التفهيم المعرفي لأنساق تفكير العلماء، ومقتضيات اختياراتهم المنهجية في هذه المسألة المفصلية من مسائل تراثنا العلمي في الإسلام؛ إذ لم يكتفِ الشاطبي بعرض وجهة نظره، وإنما عرض لوجهة النظر المخالفة له، فعرض بموضوعية نادرة حُجج وجهتي النظر بأمانة ونزاهة قلَّ نظيرهما، ولم يقتصر على تفصيل القول في عرض حُجج القائلين باستقلالية السنة،^{٢٣} وإنما أجاب عن كلِّ منها على حِدَّة. وقد اخترنا من هذه الأجوبة جوابه عن الحديث الذي عدَّه القائلون باستقلال السنة عن الكتاب حديثاً موضوعاً، وهو ما رُوي عنه ﷺ: "ما أتاكم عني فاعرضوه على كتاب الله، فإن وافق كتاب الله فأنا قلته، وإن خالف كتاب الله فلم أقله أنا، وكيف أخالف كتاب الله وبه هداني الله؟".^{٢٤}

قد يُسَلَّم الباحث بأنَّ هذا الحديث موضوع، ولكن لا يسعه عدم استحضار أحاديث أخرى تُؤكِّد معناه، منها ما رُوي عنه ﷺ: "إذا سمعتم الحديث عني تعرفه قلوبكم، وتلين له أشعاركم وأبشاركم، وترون أنَّه منكم قريب، فأنا أولاكم به. وإذا سمعتم بحديث عني تُنكره قلوبكم، وتند منه أشعاركم وأبشاركم، وترون أنَّه منكم، فأنا أبعدهم عنه".^{٢٥}

والحقيقة أنَّه لا تناقض بين ما تزيده السنة النبوية الصحيحة من أحكام وما ينطوي عليه القرآن الكريم؛ لأنَّ الله تعالى نزَّه الرسول ﷺ عن الهوى في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَنْطَوْنَ

^{٢٣} الشاطبي، الموافقات، مرجع سابق، ج ٤، ص ٣٢٠-٣٣١.

^{٢٤} انظر تخريج الحديث في:

- المرجع السابق، ج ٤، ص ٣٢٩.

^{٢٥} انظر تخريج الحديث في:

- المرجع السابق، ج ٤، ص ٣٣٥.

أَلْهَوَىٰ ۖ إِنَّهُ هُوَ الْوَاحِيُّ يُوحَىٰ ﴿٣٠﴾ (النجم: ٣-٤).^{٢٦} وبناءً على هذا التسليم باتساقهما، فإنَّ السُّنة مثلما قال: "راجعة في معناها إلى الكتاب، فهي تفصيل مجمله، وبيان مشكله، وبسط مختصره؛ وذلك لأَنَّها بيان له... فلا تجد في السُّنة أمراً والقرآن قد دلَّ على معناه دلالة إجمالية أو تفصيلية... السُّنة في محصول الأمر، بيان لما فيه، وذلك معنى كونها راجعة إليه."^{٢٧}

لقد برهن الإمام الشاطبي على وجهة نظره هذه بستة وجوه. وبقدر ما يدل كل واحد منها على الوجه الذي تدل به السُّنة على الكتاب؛ فإنه يُمثَّل أيضاً طبيعة الفعل التدبُّري الذي يمكن به تدبير علاقة القرآن الكريم بالسُّنة النبوية.^{٢٨} قد يقال إنَّ فقيه المقاصد في العصر القديم (الإمام الشاطبي) قد وقع -رحمه الله- في تكلفات اعترف هو بضعفها.^{٢٩} أجل، قد يقال هذا أول الأمر، ولكنَّ النزاهة الفكرية والاستقامة الأخلاقية تفرض علينا أن نُنبِّه لَحتمية القراءة السليمة لسياق اعتراف الشاطبي بذلك؛ لكيلا يقع التلبس على غير المتخصصين، وعموم القُرَّاء العاديين، للخطاب الأصولي والمقاصدي للإمام الشاطبي رحمه الله. ومنشأ التلبس هنا أن بعضهم لم يستطع، أو لم يُرد أن يُحدِّد

^{٢٦} بهذا قال الشاطبي: "يجوز أن تأتي السُّنة بما ليس فيه مخالفة ولا موافقة، بل ربَّما يكون مسكوتاً عنه في القرآن... فحينئذٍ لا بُدَّ في كل حديث من الموافقة لكتاب الله كما صرَّح به الحديث المذكور، فمعناه صحيح، صحَّ سنده أو لا." انظر:

- المرجع السابق، ج ٤، ص ٣٣٥.

^{٢٧} الشاطبي، **الموافقات**، مرجع سابق، ج ٤، ص ٣١٤-٣١٩.

^{٢٨} لتعرُّف المزيد عن المسألة الثالثة من دليل السُّنة، انظر:

- المرجع السابق، ج ٤، ص ١٢.

^{٢٩} وهو ما يُنمَّه من كلام آيت سعيد حين قال عن الشاطبي: "اعترف في الأخير بلا حجل وبإنصاف أنَّ هذه الطريقة فيها تعسف." انظر:

- الحسين، **السُّنة النبوية الصحيحة وحي إلهي كالقرآن الكريم**، مرجع سابق، ص ١٣٣-١٣٥. والحق أنَّ الاعتراف بالتكلف وعدم الاطراد لا ينطبق على كل الوجوه التي تستند إليها طريقة الشاطبي في ردِّ السُّنة إلى القرآن، وإنَّما تنطبق على الوجه الأخير فقط. ودليل ذلك أنَّه استطرد بعد هذا الاعتراف في الدفاع عن وجهة النظر القائلة برجوع السُّنة على القرآن الكريم؛ إذ قال: "وأرجو أن يكون ما دُكر هنا من المآخذ موفياً بالغرض في الباب، والله الموفق للصواب." انظر:

- الشاطبي، **الموافقات**، مرجع سابق، ج ٤، ص ٤٠٢. ولله در عبد الله دراز عندما علَّق على قول الشاطبي هذا بقوله: "الأنظار الخمسة السابقة على هذا الأخير." انظر:

- الشاطبي، **الموافقات**، مرجع سابق، ج ٤، هامش رقم ٤، ص ٥٢.

تحديداً دقيقاً الوجه الذي ينطبق عليه هذا الاعتراف الشاطبي انطباقاً كاملاً؟ فهل يتعلق الأمر بكل الوجوه الستة التي تُدبرّ بها علاقة القرآن الكريم بالسنة النبوية، والتي نُصِّ عليها، وسبق لنا تسطيرها سلفاً، أم يتعلق الأمر ببعضها دون بعض آخر؟

ونحن نرى أنه لا بُدَّ من الإجابة عن هذا السؤال لنفهم حقيقة التدليس الذي يريد أن يوقعنا في مهاويه صاحب التلبيس المذكور.^{٣٠} وهذا يُحتم علينا التحلّي بالكثير من الموضوعية العلمية والأمانة الفكرية عند معالجة قضايا تراثنا العلمي والديني، وبذل المزيد من التثبت والتريث والتقصّي الذي يُحرّنا من عقلية الوصاية على هذا التراث، التي تجعل بعضنا يُزايد ويحجر على عقول المخالفين لنا في طروحاتهم الاعتقادية والمذهبية والذوقية.

ولا شكّ في أنّ القارئ النبیه، فضلاً عن القارئ المُتمرس الذي يرُدُّ أول الكلام على آخره، وآخره على أوله (أي القارئ الذي يطيل النظر الهادئ فيما كتبه الشاطبي)؛ سرعان ما يتبيّن أنّ هذه التكاليف التي اعترف بها لا تنطبق على كل الوجوه الآنف ذكرها، وإنّما تنطبق على وجه واحد فقط هو الوجه السادس. وبيان ذلك أنّ فقيه غرناطة قد نبّه على أنّ الوجه السادس الذي يُبيّن عدم خروج السنة عمّا تضمّنه القرآن الكريم غير مطرد؛ لأنّه مخالف لطبيعة القرآن الكريم البيانية. وهكذا أنهى فقيهننا حديثه عن هذا النمط من الوجوه بالاعتراض على الوجه السادس منها، وعدم التسليم به،^{٣١} ليستطرد مرّةً أخرى في الردّ على من قال بزيادة السنة على ما في القرآن الكريم.^{٣٢}

^{٣٠} أعني بذلك آيت سعيد في تعليقه على نص الشاطبي. انظر:

- الحسين، السنة النبوية الصحيحة وحي إلهي كالقرآن الكريم، مرجع سابق، ص ١٣٥.

^{٣١} فقال رحمه الله: "ولكنّ القرآن لا يفي بهذا المقصود على شرط النص والإشارة العربية التي تستعملها العرب أو نحوها، وأول شاهد في هذا الصلاة، والحج، والزكاة، والحيض، والنفاس، واللقطة، والقراض، والمساقاة، والديات، والقسمات، وأشباه ذلك من أمور لا تخصي. فالملتزم لهذا لا يفي بما ادّعاها إلا أن يتكلف في ذلك ماخذ لا يقبلها كلام العرب، ولا يوافق على مثلها السلف الصالح، ولا العلماء الراسخون في العلم. ولقد رام بعض الناس فتح هذا الباب الذي شرع في التنبيه عليه، فلم يوف به إلا على التكلف المذكور، والرجوع إلى المأخذ الأول في مواضع كثيرة." انظر:

- الشاطبي، الموافقات، مرجع سابق، ج ٤، ص ٤٠١. أي إن ضبط علاقة الكتاب بالسنة لا تطرد بناءً على الوجه السادس إلا بنوع من التكلف، ولا تطرد إلا بناءً على الوجوه الأولى الخمسة.

^{٣٢} الشاطبي، الموافقات، مرجع سابق، ج ٤، ص ٤٠٢-٤٠٤.

وصفوة القول في علاقة الكتاب بالسنة لا تُفهم إلا بالتفكير التنسيقي الذي ينظر صاحبه في كل ما ورد في القرآن الكريم والسنة النبوية "الصحيحة". فلنن حَدَدَتْ -مثلاً- وجوه الشرح والاستقراء والتفريع والاجتهاد جملة العلاقات التي تربط الكتاب بالسنة -في نظر الإمام الشاطبي- فإنها تدل -بحسب تقديرنا- على تعاضد الكتاب المجيد بالسنة النبوية "الصحيحة". ولا يتعلق الأمر في هذا السياق التعاضدي بمرتبتين متميزتين منفصلتين، وإنما يتعلق بمرتبتين متداخلتين لا يُمَيِّزُ بينهما إلا تحقيقاً لأمرين اثنين:

أ. بيان الوظيفة البيانية التي حددها القرآن للسنة في قوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ (النحل: ٤٤).^{٣٣}

ب. بيان الوظيفة التدبيرية التي يطلب إلينا القرآن الكريم تحقيقها بالرغم من تنوع علومنا ومعارفنا وتباينها، وتعدد واقعنا ومواقعنا وتغايرها؛ لقوله تعالى: ﴿كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ (ص: ٢٩)، وقوله ﷺ: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ (النساء: ٨١).

ختاماً، فقد تبين العلواني القول بانطواء القرآن الكريم على السنة، وذهب إلى اعتبار ذلك مصدراً تأويلياً وتفعيلياً لما اكتنزه هذا الكتاب المجيد من أحكام، وتعاليم، ومقاصد، وقيم. ولعل أهم ما يستوقف المرء في هذا الموقف أن صاحبه لم يكتفِ بالجرأة العلمية المؤسسة للجمهور العملي به، والدفاع عن النظري منه، وإنما استلهمه في الكثير من دراساته وأبحاثه. وهذا أمر يمكن أن يُدرِكه كل قارئٍ حصيف، وكل دارسٍ رزينٍ لفكر الشيخ العلواني -رحمه الله- وفقهه وعمله، وعسى أن تُبين ذلك في المستقبل القريب إن شاء الله تعالى.

^{٣٣} لله در الإمام ابن برجان في كتابه "الإرشاد"؛ إذ قال: "ما قاله النبي ﷺ فهو في القرآن، وفيه أصله، قرب أو بعد، فهمه من فهمه، وعمه عن من عمه." قال الله تعالى: "ما فرطنا في الكتاب من شيء". انظر:

- الزركشي، بدر الدين. البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: مكتبة دار التراث، ط ٣، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م، ج ٢، ص ١٢٩.